E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

العـــــدالة الاجتماعية و الاستقرار السياسي في البلدان العربية: مقاربة لفهم العلاقة

Social and political stability In the Arab countries : Approach to understanding the relationship

سفيان داسي

جامعة الجزائر 3، الجزائر

SOUFIANE.DASSI@univ-tiaret.dz

تاريخ الإيداع: 2019/05/25 تاريخ القبول: 2019/06/26

الملخص:

تحاول الدراسة فحص العلاقة الارتباطية بين متغيري العدالة الاجتماعية و الاستقرار السياسي لما لها من أهمية كونها تعالج موضوع لقي اهتمام متزايد على الساحة العربية خصوصا، و أكاديميا في الوقت الراهن ،مع تشخيص الحالة في بعض البلدان العربية التي عرفت الحراك المجتمعي الذي أثر إلى حد كبير في استقرارها ،كما تهدف إلى معالجة المفاهيم ومجموعة المعايير والمحددات التي تقوم عليها كل من العدالة الاجتماعية و الاستقرار السياسي ، ومن ثم تبيان طبيعة التأثير في العلاقة الترابطية بالاعتماد تحليليا على مقاربة علاقة الدولة بالمجتمع في بحث وتفسير مدى قدرة مؤسسة الدولة على التأثير في بيئتها ،وكذا الاقتراب الوظيفي الذي يفسر تضاؤل قدرة السلطة التنفيذية على الاستجابة، وعدم فاعلية المؤسسات التمثيلية بخصوص تجميع المصالح والتعبير عنها ،في ظل غياب الاتصال الذي يعد مدخلا يشرح تأثر الاستقرار جراء الحركات الاحتجاجية كرد فعل عن التهميش وعدم التمكين من مطالب العدالة الاجتماعية.

الكلمات الدالة:

العدالة الاجتماعية ، الاستقرار السياسي ،التمكين ،التهميش ، الحركات الاحتجاجية.

Abstract:

The study attempts to examine the correlation between the variables of social justice and political stability because of the importance of dealing with a subject of increasing interest in the Arab arena in particular, and academically at the present time, with the diagnosis of the situation in some Arab countries, which identified the social mobility which greatly affected its stability , And aims to address the concepts and set of criteria and determinants of social justice and political stability, and then

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

indicate the nature of the impact in the correlation relationship by adopting an analytical approach to the relationship between the state and society in the research and interpretation of the ability of the institution In the absence of communication, which is an introduction that explains the impact of stability on the protest movements in response to marginalization and the inability to enable the demands of justice. Social.
Key Words:
Social justice, Political stability, Empowerment, marginalization, Protest movements

1- مقدمة :

العدالة الاجتماعية هي أكثر من مجرد ضرورة و حتمية أخلاقية ،فهي أساس الاستقرار الفردي و المجتمعي والوطني ومصدر للتطور و الرقي ،و مبدأ للتعايش السلمي بين الأمم و المجتمعات و بداخلها ، فهي لا تعترف بالفروقات والحواجز التي تواجه الشعوب و الفئات والتي قد يكون سببها الجنس أو النوع أو العرق أو الانتماء أو الدين أو الثقافة، فمقابل ذلك تدعو إلى إعلاء قيم التكافؤ و تعزيز الحقوق و ضمان الحماية وتكريس توارث الأجيال والعدالة التوزيعية لمختلف الأعباء و الثروات ، أمام ذلك تتحقق مبادئ العدالة الاجتماعية الرامية إلى تجسيد القيم و تحقيق الكرامة الانسانية وإتاحة الفرص للجميع دون تمييز أو إقصاء اقتصادي أو تهميش أو حرمان أو استبعاد إجتماعي، وعلى هذا الاساس تتكون ثوابت النظام الاجتماعي و إستقراره ، وتقضي على الصراع الطبقي نتيجة التوافق الذي تحدثه جراء تلبية الحاجيات المجتمعية ،وفي المقابل يستمد النظام السياسي شرعيته ويحافظ على قدراته ووظائفه ،فضلا عن توفير قاعدة شعبية تتبادل الثقة مع مؤسسات الدولة و تزيد من مشاركتها التقليدية ، وهو نوع من التوافق السلس يساعد على الاستمرارية و يحقق التكامل وإندماج مختلف الفئات مع زيادة قدرة الدولة للوصول إليها.

وعند دراسة هذا القيمة العالمية و تجسيدها على وقعنا العربي ، نجد من السياسات المنتهجة عبر عقود من الزمن لم تستطيع بلورة رؤية واضحة المعالم تجسد ولو القليل من هذه المبادئ المستحقة و المطلوبة مجتمعيا وفرديا وعبر الأمم العربية ،بل الإقرار

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

السياساتي العربي ساعد على وجود شرخ كبير بين الفئات البشرية ومؤسسات الانظمة المتعاقبة ،التي لم تستطيع نتيجة وجود معيقات متعددة داخلها من توفير الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لمجتمعاتها ، و هو الأساس الذي خلق في العديد من المرات بؤر للتوتر نتيجة السخط وعدم الرضا على هذه السياسات المقررة عربيا والتي زادت من تفقير الشعوب بدل رفاهتها ،ومن ظهور الاستبعاد والحرمان والإقصاء والتهميش والحجب الطرف عن الحاجيات الأساسية لهذه المجتمعات الواسعة مقابل تركيز الثروات في يد القلة القليلة التي لها قرب من السلطة وتتحكم في دواليب الحكم داخل الأنظمة العربية ، ما ساعد في بداية العشرية الثانية للألفية الجديدة من نشوب حركات احتجاجية مطالبة بتمكينها من مختلف قيم العدالة الاجتماعية حتى تضمن العيش الكريم و الكرامة الانسانية وهو ما لم يتحقق في ظل الظروف المحيطة سواء داخلية أو خارجية، ما انجر عنه حالات من الاحتقان وثم التصعيد بين الفئات الشبابية داخل المجتمعات العربية التي طالبت في البداية بكل الممكنات الاقتصادية والاجتماعية ، والتي سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية دعت إلى إزاحة الأنظمة السياسية المتواجدة منذ عقود من الزمن ، والتي لم تتعامل مع هذه المطالب في بدايتها على أساس أنها مطالب شرعية ودراسة إمكانية توفيرها في المد القريب أو المتوسط بانتهاج سياسات سليمة وسلمية ،بل عملت على تغيير هذا المسار إلى انتهاج منطق العنف ومجابهة المطلب الشعبي بالردع والقوة تارة ، والتهجير الإرادي والمحتوم تارة أخرى ، ما تشكل داخل المجتمعات العربية علاقات صراع أقل ما يمكن القول عنها أنها شبيهة بمنطق الثورة ضد التسلط.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من تصاعد حدة الفوارق الاجتماعية و تأثيرها المباشر على زيادة الحراك الشعبي (الشباب) إلى جانب لمحاولة معرفة العلاقة الترابطية بين السياسات العربية والتهميش المؤدي إلى الثورة أو التمكين من العدالة الاجتماعية مقابل السلم و الاستقرار ،والتي ارتبطت إلى حد بعيد بالبلدان العربية في الآونة الأخيرة التي تشهد حراك سياسي مجتمعي يندد بالاستغلال و التقاعس وهدر للحقوق وإنتاج الفوارق الاجتماعية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

وتعود أساساً أهمية و أهداف الدراسة كونها تنبع من الاعتبارات العلمية والعملية فالاعتبارات العلمية وعلى حسب علم حدود الباحث ، هو بلورة تصور جديد يضاف إلى الدراسات العربية في هذا الخصوص ،غير أن الموضوع الدراسة يطرح بكيفية والزاوية ومنهجية علمية مغايرة،كما أن الموضوع يدخل في صميم الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعين تناولها، و التي تثار بشأنها العديد من التساؤلات التي تقتضي الإجابة عنها.

يكتسي موضوع البحث في مطالب التمكين من العدالة الاجتماعية والحركات الاحتجاجية Protest Movementsالمصاحبة أهمية بالغة على المستوى الأكاديمي في دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال الأدبيات العلمية التي تناولت هذه الظاهرة بغية تقديم إطار نظري تفسيري يحاول أن يشرحها بأدوات علمية منهجية، ونشير في هذا السياق إلى كل من كتابات جون رولزJohn Rawls ، أمارتيا صنAmartia San ،ألان تورين Alain Touraine، بيير بورديو Pierre Bourdieu،نانسي فريزر Nancy Fraser ، ألبرتو ميلوسي Alberto Melucci ،أكسل هونت Axel Honneth ، كلوز أوف Claus Offe، تشارلز تيلي Charles Tilly ،والباحث إبراهيم العيسوي ،و الباحثة نيفن مسعد ، و الباحث حمدي عبد الرحمن حسن ،والباحث عبد الناصر جابي وغيرهم من الباحثين الذين تميزت كتاباتهم في هذا الخصوص.

و عليه ستحاول الدراسة الإجابة على الاشكالية التالية :

كيف أثرت سياسات العدالة الاجتماعية على الإستقرار السياسي في البلدان العربية ؟

و يندرج تحت هذه الاشكالية تساؤلات فرعية هي كالأتي :

-ما مفهوم العدالة الاجتماعية و الاستقرار السياسي ؟

-كيف يمكن تفسير علاقة العدالة الاجتماعية بالاستقرار السياسي ؟و واقعها العربي ؟

و للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن:

-لسياسات العدالة الاجتماعية تداعيات على الاستقرار السياسي في البلدان العربية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

-هناك علاقة طردية للسياسات العربية المهمشة للشباب ومطالبة تمكينه عن طريق تهويل الحراك.

-2العدالة الاجتماعية و الاستقرار السياسي المفهوم و التصور:

-1-2 مفهوم العدالة الاجتماعية:

تعتبر العدالة الاجتماعية النظام الاجتماعي الاقتصادي ، الهادف إلى إزالة كل الفوارق بين طبقات المجتمع ،الذي يعمل على توفير الحصة التشاركية لكل أطياف المجتمع و الإنتفاع من خيرات و موارد دون تمييز أو إقصاء ، مع ضمان العدالة في توزيع القيم المادية و المعنوية و تحقيق تكافؤ للفرص على أساس المساواة ، من أجل خلق بيئة مجتمعية مدنية قوامها العدل والانصاف و الحقوق و الحريات. وعليه سنتطرق إلى تبيان المفهوم والمرتكزات والأبعاد التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية إنطلاقا من التوجهات المتعددة التي جاءت بها مختلف النظريات التي أسهمت في بلورة مفهوم متناسق لا يقوم إلا بتوافر هذه المبادئ.

اتسق مصطلح العدالة الاجتماعية عموما مع بداية الحركات الاجتماعية و السياسية التي طالبت بحقوق الفئات الفقيرة والمضطهدة بصفة عامة ،تحديد مع أواخر القرن التاسع عشر ، على الرغم من أن المفهوم له أفكار ونظريات متضاربة تصارعت على مر العقود من الزمن ، و التي تراوحت تبريراتها حول التفاوت الإجتماعي بين المواطنين بتطبيعه تارة ،وإما باحثة عن سبل الحد من التفاوت ،و عليه ظهرت توجهات مختلفة فلسفية وفكرية أعطت للمفهوم مناحي وأوجه متعددة بين ما هو مثالي و آخر شعوري و نسبي.وعليه يمكن تعريف العدالة الاجتماعية بأنها توفير معاملة عادلة و حصة تشاركية من خبرات المجتمع ، والسعي لتمكين المواطن من الحماية الاجتماعية ، مع توفير الحد الأدنى من المتطلبات الاقتصادية و المعيشية ،وتؤكد جل الدراسات التي تطرقت للمفهوم أنه لتحقيق عدالة إجتماعية قادرة على تحقيق الرخاء و التقدم فينبغي أن نلجأ إلى ما جاء به الإسلام في العدالة الاجتماعية وفي مختلف أبعادها و صورها و مجالاتها و أهم الأركان

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

التي يركز عليها هو المساواة بين الناس والتوزيع العادل للثروات، واحترام حقوق الانسان[1] . وهو ما دعا به الله عزوجل عباده إلى الالتزام بأخلاق العدل وذلك في قوله تعالى﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [2]، كما خص المكلفين بالعدل وهو الحاكم بأن يكون عادلا بين الناس، كما حث أن شرعية الحاكم لا يمكن أن تؤسس إلا على مبادئ العدل ولا يمكن أن يمارس سلطته إلا وفق ذلك ومن قوله تعالى﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[3]. كما يرى الفارابي أن العدالة هي المبدأ الاسمى للحاكم و للمحكوم في المدينة الفاضلة [4]. وفي السياق ذاته يعطي ابن رشد في تفسيره عدالة المدينة وعدالة النفس...أن العدالة تمنح المدينة السلامة والبقاء طالما بقيت قائمة فيها،كما تعطيها الفضائل الثلاث (الحكمة والشجاعة والعفة) [5] ،ويعرف إبن القيم الجوزية العدالة بأنها "ما يراه القلب بعد الفكر و تأمل و طلب لمعرفة وجه الصواب" وهنا يركز على باطن الانسان الذي يبحث عن الصواب دائما ويجده في العدالة. [6] ،كما نجد عند إبن تيمية "أن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال ،والظلم محرم مطلقا لا يباح بحال"وقال أيضا "أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الاثم،أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق،وإن لم تشترك في إثم و لهذا قيل :إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. " [7]

وفي ذات السياق تعرف العدالة الاجتماعية بناءا على ما جاءت بها المواثيق الدولية و الدساتير الأممية على اختلافها وتباين نظمها الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية على تأكيد المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات العامة، و ذلك ما أقرته المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي جاءت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948 عن المساواة والعدالة بين جميع البشر ، كما نصت المادة الثانية "على أنه لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دونا تمييز من أي نوع و لاسيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين ،و فضلا عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص."

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

ومن خلال كل الإسهامات التي جاءت في هذا الخصوص يمكن التركيز على الدراسات الاساسية التي جاء بها المفكرون و الذين حولوا العدالة من مطلب إنساني إلى حق كوني ومنها دراسة جون رولز الذي تطرق للعدالة الاجتماعية من خلال المبدأين الاساسين الذين صاغهما في الشكل الاتي : [8]

- كل شخص له الحق ذاته ، غير القابل للسقوط في منظومة لائقة من الحريات الاساسية تكون هي نفسها للجميع على قدر المساواة.
- حالات التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي لا تكون مقبولة إلا إذا توافر فيها شرطان جوهريان : أولهما لابد أن تكون متصلة بمناصب و مكانات إجتماعية مفتوحة فعلا للجميع في ظروف من تكافؤ الفرص التام ، و ثانيهما لابد أن تتحقق أكبر منفعة لمن هم أقل حظا في المجتمع.

وإمتدادًا لذلك ناقش المفكر الهندي أمارتيا صن في كتابه فكرة العدالة كتاب نظرية العدالة لرولز وتعرض لعدد كبير من المبادئ والأفكار والمدارس المتصلة بالعدالة، و من بين الاسهامات المهمة التي خصها صن هو صلة العدالة بالعقلانية وما يتصل بها أو يتعارض معها.

و كان يبحث عن الإصلاحات التي من شأنها أن تمنع حدوث ظلم فادح أو على الأقل جعل العالم أقل ظلما وأقل انتهاكا لحقوق الإنسان.

حاول أيضا إتباع مجموعة المقاربات أكثر مباشرة في سلسلة من المتطلبات الأساسية للعدالة وفي مجملها قائمة على القدرة والوفرة الاقتصادية (الدافع إلى مقاربة التنمية البشرية) و الحرية الأساسية ذات الأهمية التي تعطينا فرص أكبر للسعي لأهدافنا و العملية التي تحقق بها ذلك ، كما إعتمد على مقاربة الخيار الاجتماعي والتي تشتمل على الأخذ في الحسبان التفضيلات الدقيقة للفرد في الحسبان (مجال الخيارات المتاحة للفرد و المجموعات) [9] ،فضلا عن ذلك أوضح في الأخير متطلبات أخرى ذات أهمية على مستوى

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

الفرد و الجماعة وتتعلق بالاستدامة البيئية المتمثلة أساسا في حفظ وتحسين نوعية الحياة البشرية .(10)

ومن أجل تحقيق غاية التقليل من الظلم واللاعدالة، كان أمارتيا صن يرى ضرورة تضافر كل العقلانيات الممكنة عبر حوار ديمقراطي تشاوري، إيمانا منه بأن قيم الغرب والشرق المتصلة بالعدالة (كالإنصاف والمسؤولية والحق والواجب والخير والاستقامة) ليس بينها اختلاف . وينظر إلى العدالة الاجتماعية بمثابة العطاء الذي يمنح للشخص على أساس الاستحقاق ، وتحديد ما يستحقه الفرد داخل المجتمع ،و عمليا نقول أن العدالة الاجتماعية تعبر عن مجموعة المبادئ العالمية السامية التي ترشد الناس في حكمهم على القرارات مهما كانت تحويلاتها (اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ثقافية...) على أنها صائبة أو خاطئة ، وهي ذلك السلوك المساعد للأفراد على تطوير قدراتهم البشرية ، بما يمكنهم من تحقيق مجموعة الامتيازات والمصالح باعتبارها حقوق، مع العمل في كنف المجموعة لتحقيق الصالح العام بإعتبار المصالح مشتركة ، وعلى هذا الأساس نجد أن العدالة الاجتماعية تعبر عن العمل الفعلي الذي يسمو بكرامة الانسان ويحقق رفاهيته و حريته واستقلاليته(11) .

وصاغ أيضا أكسل هوينت مفهوما للعدالة الاجتماعية من خلال أبحاثه المتواصلة لاسيما كتابه "الحق في الحرية" والذي رأى من خلاله «ضرورة تأسيس نظرية للعدالة بوصفها مبحثا لمعاينة و تحليل واقع المجتمعات المعاصرة لتتكفل بحماية المجموعات الإنسانية المضطهدة من جهة و تضمن لهم تكافؤ الفرص في الحصول على الحرية من جهة ثانية " وهذا المسعى الاساسي يكمن في تشخيص و تحليل طبيعة التحولات التي تتسم بها المجتمعات الحديثة التي لابد من مواكبتها بأطر تضمن العدالة الاجتماعية .(12)

وإذا كان هوينت يبحث عن مسألة الاعتراف بالحقوق ، ذهبت نانسي فريز إلى أبعد من ذلك من خلال كتابها "ما هي العدالة الاجتماعية" و الذي تجمع فيه بين سياستي الاعتراف و إعادة التوزيع و ترى أن العدالة الاجتماعية متمثلة في عدالة توزيعية تكون

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

قادرة على إستيعاب جل الجوانب الإنسانية و الأخلاقية و الرمزية للفرد المعاصر داخل المجتمعات المتعددة الجنسيات و الهويات و القوميات الثقافية و العرقية،ولا تعني التوزيع النفعي الضيق للثروات،بل إنها تبحث عن أفق المساواة الإجتماعية الشاملة لجل الأفراد. "[13]

ومن خلال ذلك نستطيع تعريف العدالة الاجتماعية على حسب ما جاء به المفكر العربي إبراهيم العيسوي بأنها تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم و الاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما ، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش و الإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الافراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة ،ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية و اجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن و المشاركة الاجتماعية و يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم و إطلاق طاقاتهم من مكامنها و حسن توظيفها لمصلحة الفرد وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ، و لمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى ، والتي لا يتعرض فيها المجتمع لاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب المجتمع أو مجتمعات أخرى وبناء على ذلك فإن المجتمع العادل هو المجتمع الذي لا يتعرض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه ،و يقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة ، ويستوي على مبادئ التضامن الاجتماعي و احترام حقوق الإنسان وحرياته و كرامته. [14]

ومن خلال التعاريف التي أوردنها في هذا الخصوص تبين أن للعدالة الاجتماعية أكثر من مستوى تطبيقي في الحياة الاجتماعية ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات رئيسية لها وهي : [15]

- المستوى الاجتماعي-السياسي العام حيث تصير العدالة قيمة حاكمة للحركة السياسية وللممارسة الاجتماعية ، وتكون محل إجماع عام من كافة القوى و الاتجاهات

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

المؤثرة في تسيير شؤون المجتمع ويصير الالتزام بها عنوانا على وجود مجتمع عادل ونظام عادل و سياسة عادلة .

- المستوى الفردي الخاص حيث تصير العدالة الاجتماعية محورا للسلوك الفردي وإطارا مرجعيا عاما لضبط تصرفات الافراد و مواقفهم تجاه بعهم البعض فيكون الفرد عادلا في ممارسة حقوقه،و عادل في أداء واجباته.

- المستوى المؤسسي، حيث تكون العدالة إحدى أبنية النظام السياسي والاجتماعي القائم، وهي تتمثل في مجموعة القوانين ، و الاجراءات ،والمؤسسات، والوظائف،التي تكون مهمتها الأساسية تطبيق أحكام القانون ،إن العدالة في هذا المستوى تصير مرادفة للسلطة القضائية، وتكون هي الآلية التي عن طريقها يتم حسم في مجريات القضايا ،واستفاء الحقوق ،وإرجاعها إلى أصحابها.

– 2-2مفهوم الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي من الظواهر السياسية في علم السياسة التي تتسم بالتعقيد و الغموض، نظرا لتداخل العديد من المحددات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، تولد عنها مفاهيم متعددة ذات مضامين متشعبة اعتبرته مرتكز لابد منه في قيام و تطور الدولة و المجتمع ، و عند إنعدامه تحدث تغيرات سريعة و متتابعة ينجر عنها عملية تحول تكون في صور العنف السياسي و الاضطرابات المصاحبة لها ، لذلك يعد المفهوم مطلبا مجتمعيا متوافقا عليه.

وعلى الرغم من الاهمية التي يحظى بها المفهوم ،استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين منذ العصور القديمة وصولا إلى استمرارية الاهتمام في العصر الحديث، وتحديدا إبـان الحرب العالمية الثانية، أين تم وضع تعريفات إجرائية للظاهرة، لكن لا يوجد مفهوم نموذجي ممنهج متفق عليه .يشير مصطلح الاستقرار حسب قاموس لروس الفرنسي إلى إبقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه أو وجود حالة من التوازن المستمر .[16]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

وعلى هذا الاساس يمكن تعريف الاستقرار السياسي حسب ما أكدته العديد من الدراسات الأجنبية والعربية بدءا من دراسة هورويتز L.Hurwitz الذي حدد في تعريفه للاستقرار السياسي عدة مضامين إستنبطها من بعض الحالات في المجتمعات الاوروبية ، و من بينها خلو المجتمع من أي صراع محلي أو أي تفاعلات تتصف بالعنف ،و كذا حالة التوازن و الثبات للنظام دون وجود تحولات فجائية ، و أن تكون السلطة مستمدة من الشعب ووفق اختياراته[17]. في حين يؤكد جون إيريكلان سافنت Jan-Ericlane Svante أن الاستقرار السياسي يحتوي على عنصرين هما[18]:

-النظام : و الذي يعني غياب العنف و القوة و الاكراه و القطيعة مع النظام السياسي.

-الاستمرارية : وتعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي ، بتدني مستوى اللااستمرارية في التطور السياسي ، و بغياب قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي.

في حين أشار ريتشارد هيقوت Richard Higot إلى ثلاثة إتجاهات لمفهوم الاستقرار السياسي ،الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية ، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن إعتباره نظام مستقر ، أما الاتجاه الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة ، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر ، بينما ينظر الاتجاه الثالث للاستقرار السياسي من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته[19].

وفي ذات السياق إعتمد صامويل هنتغتون Samueil Hantington في تعريفه للاستقرار السياسي على تفسير شكل النظم و تعاملها و ذلك بأن الاستقرار السياسي و شكل الحكم شيئان مختلفان ،لكنهما مرتبطان،فغالبا ما تتسم الديمقراطيات بصعوبة القياد إلا أنها غالبا ما لا تتصف بالعنف،وتميل الديمقراطيات في العالم الحديث إلى عدم الخضوع للعنف المدني بالقدر الذي نراه في الأنظمة غير الديمقراطية ، وتستخدم الحكومات الديمقراطية قدرا أقل من العنف ضد مواطنيها عما تستخدمه النظم

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

الاستبدادية ،كما تقدم الديمقراطيات قنوات مقبولة للتعبير عن الرأي المعارض في إطار النظام القائم ، وبالتالي فإن كُلاً من الحكومة والمعارضة لا تجد دافعا يدفعها للجوء إلى العنف ضد الأخرى، كما تسهم الديمقراطية في ترسيخ الاستقرار عن طريق تقديم الفرص لتغيير القيادة السياسية وتبديل السياسات العامة. [20]

أشار أيضا في تعريفه للديمقراطية بأنها تضم مفهوم الاستقرار أو الهيكلة المؤسساتية وهو الدرجة التي ينتظر من النظام السياسي أن يظل قائما عندها ،إذ يعد الاستقرار بعدا محوريا في تحليل أي نظام سياسي. [21] كما ذهبت الباحثة العربية نيفن مسعد إلى اعتبار الYستقرار السياسي بأنه ظاهرة تتميز بالمرونة و البنية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق ، دعما لشرعيته و فعاليته [22].

بينما يذهب الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن إلى تعريف الاستقرار السياسي من عدمه بأنه عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ، و عدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، و يصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة أخرى[23]،وتناقض شرعيته ، و كفاءته من جهة أخرى .ويشير الباحث هنا أن الاستقرار يتحقق عندما يستطيع النظام والسلطة الحاكمة التحكم في المجتمع و تناقضاته و الصراعات التي تحدث بداخلها و إذا ما فشل في السيطرة عليها فسيؤدي إلى عدم استقرار النظام و حدوث تناقض في الشرعية و الكفاءة. كما أشار حسن موسى الصفار إلى الاستقرار السياسي و الاجتماعي بأنه وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الامة و اطرفها ،ويقابل ذلك حالة الاضطراب ،حين تختل علاقة الاطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراب[24].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

وفي ذات السياق عرف الدكتور حسنين توفيق إبراهيم الاستقرار السياسي بأنه يعني غياب العنف السياسي ،عندما تعرض لتفريق بين مؤشرات مفهومي العنف السياسي [25]و عدم الاستقرار السياسي ،و التي اعتبرتهما بعض الدراسات الكمية مفهومان مترادفين.

كما خص الباحث تعريف ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بأنها وضعية تتسم بالتغيير السريع غير المنضبط أو المحكم وبتزايد العنف السياسي و تناقض الشرعية و انخفاض قدرات النظام السياسي ، و عليه تتمثل عناصر عدم الاستقرار السياسي في : اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي ، و عدم احترام القواعد الدستورية ، وتناقض أو انهيار شرعية مؤسسات النظام. كما يبدي أيضا الباحث أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أوسع من مجرد تزايد السلوكيات العنيفة من قبل النظام أو المواطنين أو كليهما ، فهناك عدة مستويات للظاهرة هي : [26]

- عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة و يشمل التغيرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة وسرعة التغير و التبدل في شاغلي المناصب و الأدوار السياسية.
- عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية كالوزارة و البرلمان والأحزاب ، وغالبا ما يأخذ عدم الاستقرار صورة التغيير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية أو في السياسات التي تأخذ بها.
- عدم استقرار السلوك السياسي ، ويتمثل في تزايد اللجوء إلى العنف سواء من قبل النخبة الحاكمة أو الاحزاب والقوى السياسية و الاجتماعية و عدم احترام القواعد الدستورية. و أمام هذه المستويات إذا استطاع النظام أن يحافظ على استمرارية النخبة الحاكمة و المؤسسات السياسية وضبط السلوك السياسي دون اللجوء إلى العنف مع احترام كل القواعد الدستورية يحقق حالة من الاستقرار السياسي.

3.سياسات التهميش ومطالب التمكين: نحو فهـــــم علاقة العدالة الاجتماعية بالاستقرار السياسي

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

بعد التطرق إلى تفسير المفهومين و الوقوف على مختلف الاتجاهات و التصورات التي أوضحت متطلبات العدالة الاجتماعية ومحددات الاستقرار السياسي ،جاء الحديث عن العلاقة بينهما من خلال تناول سياسات التهميش ومطالب التمكين في المنطقة العربية يطرح في المقابل سؤال :هل فعلا تأثر شباب المنطقة بهذه السياسات؟و ما هي المطالب التي رفعها من أجل تمكينه مقابل السلم ؟ وللفصل في ذلك وجب التطرق إلى مجموعة من الممارسات:

1.3. سياسات التهميش و القـــابلية للعنف:

إن سياسات التهميش و الاستبعاد تفسر لنا فجوة الحرمان الذي يظهر التناقضات المصلحية و تعارض الرغبة والإرادة بين الدولة و المجتمع ،و أن تهميش الدولة للمجتمع يخلق فجوة حرمان لاسيما في أوساط الشباب ،تترافق معه مظاهر القهر و التصلب و الاحتقان ما يؤدي إلى تشكيل الميول إلى القابلية للثورة و الانتفاضة.

1.1.3. الممارسات السياسية و مصادر حرمان الشباب العربي:

على الرغم من تعدد المداخل و النظريات المفسرة لأسباب حدوث الثورات العربية و استنادا إلى ما سبق ذكره حول الفجوة بين التشريعات و الممارسات ،يمكن الاستدلال للتعمق أكثر في سياسات التهميش التي أدت إلى نشوب الاحتجاجات و الانتفاضات العربية التي عبر عن مطالبها بمنطق الثورة و الخروج إلى الشارع بنظرية الحرمان النسبي والتي يشير إليها "تيد جير" على أنها "الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها، في حين أن شخصا آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور[27] ،وبالتالي فإن نظرية الحرمان تقوم على دعامتين أساسيتين تتمثل الاولى في الشعور بالحرمان نظرا لوجود حاجات لم يتم إشباعها حسب ما هو متوقع ،والثاني ارتجاج بناء القوة القائم في المجتمع .وفي هذه الحالة يظهر الحرمان النسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين هما التوقعات و الامكانيات.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

وفي هذه الدراسة تم الاستدلال بحرمان النسبي لتفسير الظواهر على غرار التظاهرات الفئوية و مطالبات المهمشين في تونس و مصر و اليمن و كذا الجزائر و المغرب ليمتد لباقي الدول العربية ، و عليه يمكن حصر مصادر الحرمان النسبي لدى الشباب العربي في:

-الحرمان السياسي : يظهر جليا في استبداد الانظمة الحاكمة العربية و احتكارها للسلطة لعقود من الزمن ، واستمرار تطبيق سياسات لتضييق على الحريات العامة(الحالة المصرية)، و عدم السماح بالتعبير عن الرأي من قبل المعارضة ، مع انعدام مظاهر التعديدية السياسية التقليدية بل الحزب الحاكم لعقود هو من يتولى تسيير شؤون البلاد كل مرة (تزييف الانتخابات) ما ينجر عنه إنعدام التداول السلمي للسلطة (مصر ، تونس ، ليبيا، سوريا) ، مع حرمان الكثير من المعارضة في العالم العربي من الوصول الى مناصب في السلطة الحاكمة ، بما فيهم الشباب الذي يشعر باغتراب سياسي وتكسير الطموح و التطلع للقيادة و تولي مناصب هامة [28] .

-الحرمان الاقتصادي : انجر عن السياسات الاقتصادية المطبقة في البلدان العربية تردي الاوضاع الحياتية للشعوب العربية بشكل عام و فئة الشباب بشكل خاص في مختلف المجالات ،التعليم و العمل و الصحة ، وارتفاع معدلات البطالة و تدني المستوى المعيشي مقابل الغلاء،و الاجور الزهيدة التي لا تلبي الحاجيات الاساسية ، و كذا عدم توفر السكن لفئات الشباب و محدودي الدخل ، مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين ، و تعتبر كلها دلائل على الغبن الاجتماعي و التهميش الذي يطال الشباب العربي الذي لجأ الى التعبير عن هذه المطالب إلى منطق الثورة بعد انسداد كل قنوات التواصل و اشتداد السلطة الحاكمة لقبضتها للسلطة بعد الفشل المتكرر للسياسات المنتهجة.

-الحرمان الاجتماعي : أمام هذه المخالفات في جانبها المادي و مع عدم وجود سياسات اجتماعية ناجعة تعمل على تحقيق المكانة الاجتماعية للشباب و تحقيق الذات بتوفير مختلف الفرص ،مع اقتصار النخبة العربية على كبار السن من تولي المناصب السيادية و

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

الحكومية و الأمنية و العسكرية [29] ، وجد الشاب العربي نفسه أمام هذا الانعكاس السلبي أمام انتشار العنف في المجتمعات باختلاف أنواعها ، والمرتبطة بالبطالة و تزايد معدلات الهجرة و الفقر مع تزايد حالات التعصب و الاحتقان (فردي ،جماعي ، طائفي ، مناطقي)، مع اقتصار العلاقات المجتمعية بما فيها الفرد و الادارة على أساس المحسوبية و المحاباة و التمييز بين شباب الوطن حسب الاصول الاجتماعية و علاقات ذويهم بالمؤسسات العامة الحكومية و أصحاب النفوذ ،وهذه التراكمات هي الاخرى أدت بالشباب إلى التظاهر و الاحتجاج على مآل إليه الوضع .

ويمكن القول أن الاستعانة بهذه المصادر للحرمان السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للشباب العربي تجيب على ما حدث من حراك عربي سببه سياسات التهميش.

2.1.3. .سياسات التقشف مقابل تركيز الثروة والسلطة :فهم اللامساواة الاجتماعية

إلى جانب العوامل السابقة الذكر ، هناك عوامل ساعدت على تفاقم التفاوتات الاجتماعية و الطبقية بالمنطقة العربية على الخصوص ، و أدت إلى تنامي الاحتجاجات الشعبية و اندلاع الثورات العربية يرتبط أساسا بالسياسات المقررة خلال الحقبة الاخيرة من طرف العديد من الحكومات العربية ،كما تستمد هذه الفوارق جذورها من تداخل المال والسلطة و تفشي الفساد و المحسوبية ، وعند اعتماد هذه السياسات ساهمت في تركيز الثروة بين أيدي فئة قليلة هيمنة على مقاليد الحكم نتيجة تقلدها مناصب حكومية سامية. إن عند تفحص برامج السياسات العامة العربية خلال خمس سنوات الاخيرة نجدها قلصت من حجم الموازنة العامة بعدما طبقت عبر سياساتها إجراءات تهدف إلى رفع اليد عن تقديم المساعدات للمواد الاساسية التي كانت مدعومة لعقود ، بل اتجهت صوب تطبيق صارم لسياسات تقشفية بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية وبقيت على ما كان عليه من توجيه كما في مراحل التكيف الهيكلي ، و ما يلاحظ أن الاجراءات الاكثر شيوعا في الدول العربية تتمثل في التقليص من الدعم المقدم للمواد الاساسية (طبق في تسع دول من أصل عشر التي تتوفر على البيانات) و تخفيض كتلة الاجور وتجميدها في القطاع

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

العام (طبع في سبع دول من أصل عشر)وكذلك الزيادة في الضرائب على الاستهلاك (طبق في سبع دول من أصل عشر) [30] ،كما تم إدخال إصلاحات على أنظمة التقاعد على غرار الجزائر مثلا التي سارت على هذا الطريق دون رضا المواطنين على هذه السياسات المقررة في حقه (حذف التقاعد النسبي).

وما يمكن استخلاصه من هذه الإجراءات التقشفية أنها تبدو وخيمة على الفوارق الاجتماعية بين الدول العربية وداخل كل دولة منها ،كونها أثرت بشكل مباشر في مؤشرات التنمية البشرية على الرغم من كونها كانت تعاني وأصبحت في مستويات متدنية ،فضلا عن إنتشار الفقر و الفقر المتعدد الابعاد كون الاجور جمدت ولا تلبي الاحتياجات أمام رفع المستوى المعيشي فأصبح المواطن العربي يعاني العجز(تدني القدرة الشرائية) ، فضلا عن القطاعات الخدمية من صحة وتعليم و عمل التي مسها التقشف بدعوى تجميد كل المشاريع ، و هذا ما وسع الفوارق في العيش بين الفئات والطبقات الاجتماعية . [31]

وفي مقابل ذلك نجد أن السلطة السياسية في البلدان العربية و التي تعمل على حجب الطرف عن الحاجيات الاساسية التي كانت مدعمة لكل الشعوب نجدها بدعوى ضرورة تشجيع القطاع الخاص (أصحاب المؤسسات والنفوذ) والمبادرة لخلق الثروة ومناصب الشغل للعاطلين عن عمل ،ومن أجل ذلك تقدم تسهيلات لا مثيل لها ومساعدات غير منقطعة النظير لبعض الخواص (الفئة القليلة التي تكتسب المال والنفوذ) والأجنبي بدافع الاستثمار تمويلات تفضيلية وإعفاءات ضريبية وتقليص من التكاليف الاجتماعية هذا إضافة إلى حرية تنقل الاموال إلى الخارج و مرونة في التعامل ،وللاستفادة من هذه الامتيازات و من مثيلاتها لابد من الارتباط الوثيق بممارسة السلطة السياسية أو القرب منها و هذا هو حال المنطقة العربية خصوصا.

إن الواقع العربي يدل على احتكار مقاليد السلطة و الحكم و الثروة من قبل فئة قليلة من المحظوظين غير الشباب الذي يعاني الغبن الاجتماعي و التهميش وطول الإنتظار ،الأمر الذي ساعد الاوليجاركية المحلية على الاستحواذ على جزء هام من الاقتصاديات

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

العربية و تركيز الثروة لصالحها، مما يفسر نصيبها الكبير من الدخل القومي ، و من بين الاليات التي تساعد على عمليات الاستحواذ و التركيز هذه الاستفادة التفضيلية والسهلة عن طريق العلاقات والطرق غير المشروعة من الصفقات العمومية و التمويل من طرف البنوك العمومية ودعم المواد الاساسية و تحويل أراضي في ملك الدولة لصالحها وخصصة شركات القطاع العام بأثمان زهيدة ومنحها إلى هؤلاء ،في ظل غياب الشفافية ،هذا بالإضافة إلى التسهيلات الإدارية و صياغة قوانين على مقاس أصحاب النفوذ.

وما نجم عن هذه السياسات الانحيازية لصالح الاقلية المنتفعة هو ضرب قواعد الدولة في حد ذاتها و إهدار لقوانينها ومؤسساتها ،ما أدى أيضا إلى تهميش فئات واسعة و ألحقت أضرار كبيرة بالدينامية الاقتصادية وخلفت مزيد من البطالة وهو ما نستطيع التعبير عنه بممارسة الفساد الذي ساعد على تركيز الثروة.ومن مساهمات الفساد المتنوعة نجد تعميق الفوارق الاجتماعية و التفاوتات الطبقية ،و ما يلاحظ مساهمة نمط عيش الفئة القليلة من الذين يحوزون على الثروة لاسيما الجدد منهم في تأجيج مظاهر الحرمان والإقصاء الاجتماعي من خلال الافراط الرفاهية و الترف، و توسيع ثقافتهم الاستهلاكية، مع إكتسابهم لمجمعات ومساكن نقول هي في معزل عن التجمعات السكانية لبقية السكان المجتمعات المحيطة بها.

كما تهدد الفوارق الاجتماعية بفعل سياسات التهميش المطبقة التماسك المجتمعي (أي قدرة المجتمع على ضمان العيش الكريم لكل أفراده وتقليل التفاوتات والاستقطاب الاجتماعي داخله) خاصة في غياب أنظمة للحماية الاجتماعية فعالة، مما يزرع الشعور بانعدام الامن و الاقصاء و التهميش عند الفقراء و الشباب و تتنامى مظاهر الانحراف و الجريمة في المجتمع و قد تؤدي إلى حالات التمرد والعصيان(حال المجتمعات العربية التي عبرت عن سخطها بمنطق الثورة) الذي هدد الاستقرار الاجتماعي ككل[32].

ويؤشر ترتيب عدد من الدول العربية في مراتب متأخرة على مستوى مؤشر الشفافية العالمي دليلا على استشراء الفساد في المنطقة العربية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

. 2.3مطالب التمكين و السلم الاجتماعي:

تعد المطالب التي رفعها الشباب العربي بكل عفوية والتي تلخصت في كرامة ، حرية وعدالة اجتماعية عبرت عن عمق الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي بكامله ولامست عصب فشل الدولة العربية منذ الاستقلال إلى اليوم(هل هي أزمة سياسات أم أزمة بنيوية). أما الوسيلة لتحقيق هذه المطالب والمتمثلة في ضرورة إحداث التغيير في الانظمة السياسية نحو نهج ديمقراطي حقوقي مركزيته الشباب و تطلعاته تحقيق التنمية بمختلف أبعادها تضمن حقوق الاجيال و تمكين الشباب المهمش من الظفر بمجموعة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من ناحية و المدنية و السياسية من ناحية أخرى. وهو ما شكل قطيعة مع كل شعارات ومطالب الإصلاح التي كانت ترفع طوال العقود الماضية خصوصا من قبل النخبة المثقفة، وهو ما منح هذا الخروج الشعبي الشبابي وصف "ثورة" بكل جدارة، خروج تجاوز بتلقائيته كل الأطر السياسية والحزبية التقليدية، فبعد أن كانت هذه الأطر تدعي تمثيلها للشارع وقيادتها له أصبحت فجأة مضطرة للحاق به ومرغمة على ملاحقة سقف مطالبه، وهذا بحد ذاته كان تعبيرا عن فشل هذه القوى السياسية التي كانت تصنف كتيار معارض.

ولقد خير الشباب العربي السلطة السياسية في البلدان العربية بين تحول الاوضاع إلى ثورات مستمرة لا تكترث لمسارها إلا بتحقيق المطالب التي انتفضوا من أجلها أو المحافظة على الاستقرار بطريقة سلمية و هو ترك مقاليد الحكم وحل كل المجالس النيابية و تنظيم انتخابات حرة نزيهة وتعددية الشباب هم عصب هذا التغيير ومن يظفر بالحصة الكبيرة مقابل السلم الاجتماعي و المحافظة على الأوضاع العامة السائدة التي تريدها السلطة هو الهدوء و الاستقرار مقابل التهميش و الإقصاء لفئات واسعة من المجتمع أو المساواة عن طريق المواطنة و تدخل الطرف الخارجي ،و على الرغم من القبضة للسلطة و عدم قدرة التخلي عن الحكم الذي قابله ممارسة أبشع صور العنف نجد أن الشباب العربي وبكل إصرار طالب بضرورة التمكين عن طريق:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

1.2.3. التمكين من متطلبات العدالة الاجتماعية : نحو إدماج اجتماعي

من خلال رصد كل المطالب الشبابية العربية نجد أن جلها تجتمع حول تحقيق المجتمع الشامل و هو المجتمع للجميع الذي يتمتع فيه كل شخص بما فيهم الشباب بحقوق ومسؤوليات و يضطلع فيه بدور فاعل ،و رافع عليه الشباب العربي من خلال مختلف الاصداء المعبرة عن عدم الرضى و السخط من الاوضاع السائدة التي تكرس الاقصاء الاجتماعي وعلى هذا الاساس تجسدت مطالب التمكين من الادماج الاجتماعي في إقرار و احترام حقوق الانسان و الحريات الاساسية كافة، و إقرار العدالة الاجتماعية و تلبية مختلف الحاجات للفئات الضعيفة والمحرومة منهم الشباب الخاصة ،مع ضمان المشاركة الديمقراطية وحكم القانون والاعتماد على الالية المناسبة من أجل توفير فرص متكافئة لتحقيق الامكانيات الكاملة ، مع المشاركة في عمليات صنع القرار لاسيما التي تهمهم في مستقبلهم، و من خلال ذلك يمكن تحديد مطالب التمكين من الادماج الاجتماعي الذي يعتبر متعدد الاوجه في : (33)

- البروز و لفت الانتباه للتعرف على الشباب و قضاياه.
- الاعتبار و ذلك بأخذ صانعوا السياسات اهتمامات وتطلعات و احتياجات الشعوب بما فيهم الشباب خاصة.
- النفاذ إلى التفاعلات الاجتماعية.
- المزيد من إقرار الحقوق لاسيما الحق في التعبير و التصرفات بكل حريات وليشمل الحق في الاختلاف وفي الهوية، بالإضافة إلى الحق في الخدمات الاجتماعية المتاحة و ذات الجودة ويشمل السكن ،التعليم ،الرعاية الصحية ،النقل و غيرها من الخدمات الاساسية ، وكذلك الحق في العمل و حق المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية.
- ضمان الموارد اللازمة للمشاركة الكاملة في المجتمع و المتمثلة في الاساس في الموارد المالية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

بالإضافة إلى ذلك دعا الشباب العربي السلطات السياسية العربية عبر الانتفاضات الواسعة إلى رفع و اتخاذ كل الوسائل اللازمة من أجل تحقيق مشروع نهضوي يقوم على العدالة الاجتماعية كونها نظام اقتصادي – اجتماعي يهدف إلى إزالة كل الفوارق بين الطبقات لاسيما تجاه الشباب فيتعين على الدولة مراعاة[34]:

-مطالب المساواة و تكافؤ الفرص : من خلال هذا المطلب تدعو الشعوب العربية بما فيها الشباب على أن تكون الفروق بين الناس في الدخل و الثروة أو في غيرها مقبولة اجتماعيا بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم و متوافق عليها اجتماعيا ، كما يجب أن تقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق ، مع التزام الدولة في إطار التكافؤ في الفرص في حال البطالة الشائعة بوضع سياسات و إجراءات كفيلة بتوفير الفرص مع تمكين الافراد لاسيما الشباب من الاستفادة منها والتنافس عليها قدم المساواة[35].

-مطالب العدالة التوزيعية للموارد و الثروة : وفي هذا الجانب من مطالب العدالة الاجتماعية يأمل الشباب العربي أن يكون التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية ،و يتجه المطلب إلى دعم الاصلاح لاسيما في هيكل الأجور والدخول و عدم الابقاء على سياسات التجميد و التقشف من خلال تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر ، كما يتجه التركيز إلى الانفاق العام الموجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل للفئات الأشد فقراً والعاطلين عن العمل. باعتبار أن ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم، وكواجب ومسؤولية اجتماعية على الدولة إزاء مواطنيها (الحق في الحياة والطعام والشراب والمسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية. [36]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة من خلال توفير فرص العمل لهم، مما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة من عملهم.

-مطالب الحماية الاجتماعية : نظرا لما يكتسيه هذا المطلب من أهمية في حياة الشعوب العربية خاصة الشباب العاطلين العمل و الذين ليست لديهم حماية اجتماعية ،يقوم الشباب في المنطقة العربية عن طريق الاصوات التي رفعها مطالبا الدول بضرورة تبني سياسات تضمن الكرامة الانسانية لجميع الاشخاص إعمالا بالمواثيق الدولية لاسيما في جانب حقوق الانسان ، والذي يشمل الضمان الاجتماعي، و الحق في الحصول على استحقاقات، نقدا أو عينا، والحفاظ عليها دون تمييز لضمان الحماية.

-مطالب العدالة بين الاجيال : فهذا المطلب ذو أهمية ذات وزن ،حيث حددت أبعادها في ثلاث مكونات تمثلت في : مراعاة جيل الصغار و كبار السن، و يعتمد قياس الاول على مؤشرات سياسة الاسرة، بينما يعتمد قياس الثاني على مؤشرات سياسة معاشات التقاعد، أما المكون الثاني فيركز على فكرة الاستدامة البيئية و تقاس بمؤشرات نوعية لسياسات حماية البيئة، كما يتعلق المكون الثالث لعدالة التوزيع بين الاجيال بالأبحاث كالمشاريع وتحقيق الرفـــــــاه المستقبلي و تدارك مسألة الديون الذي يهم و يستعين على الاجيال القادمة سداده[37].

2.2.3. .التمكين من المشاركة المدنية :

ينظر الشباب العربي الى تنمية قدراته من خلال مشاركته المدنية التي تعتبر ركيزة أسياسية للإدماج الاجتماعي وذلك ضمن إرساء مبادئ الديمقراطية و دعوة الاشخاص المهمشين للانضمام إلى الثقافة السائدة عن طريق المشاركة وإنشاء مساحة جديدة ومتكافئة لكل الفئات المهمشة لاسيما الشباب للتعرف على ممارساتهم الاجتماعية و السياسية حتى يتسنى لهم التعبير و زيادة في المجتمع من خلال الدخول أكثر في هياكله ومؤسساته. [38]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

ويتطلع الشباب العربي الى المشاركة المدنية من خلال المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي والاقتصادي خاصة الذي يهمهم في حياتهم ومستقبلهم، مع الدعوة الى تعزيز تنمية الشباب من خلال إقرار تجربة المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة (المشاركة المدنية)، ومن خلالها تحسن رأس مال الافراد البشري والاجتماعي ،وتعزز من مساءلة الحكومة.

يضطلع الشباب أيضا إلى توسيع المشاركة المدنية لتضم المشاركة السياسية و تشمل الخدمات الاجتماعية غير المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الرسمية على غرار المجال الصحي و التعليم وغيرها من المؤسسات التي تهم الشباب. وفي ذات السياق يعبر الشباب عن أهمية ربط المشاركة المدنية و تنمية الشباب مباشرة بعملية المشاركة الديمقراطية التي لا تقتصر على عملية انتخاب ممثلين فحسب بل تؤدي أيضا إلى المساهمة في صنع القرار (المشاركة المدنية العامة) عبر مختلف مراحل صنع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. ولتجسيد هذه المطالب على أرض الواقع يضطلع الشباب إلى تعزيز المبادئ الديمقراطية عبر توفر الاساس التشريعي المناسب و البيئة التي تمنح للمواطنين الشعور و القدرة بأنهم ممكنون حقا و يتمتعون في الوقت ذاته بحرية اتخاذ القرارات التي تعنى بأولوياتهم و تساعدهم على تحسين حياتهم وفق مفهوم الديمقراطية التشاركية [39].

3.2.3. .التمكين من البناء الديمقراطي .. منطق التغيير:

فضلا عن المشاركة المدنية وفق الديمقراطية التشاركية يسعى الشباب العربي من خلال الحركات الاجتماعية إلى تفعيل الانتقال إلى الديمقراطية كون البيئة السياسية العربية مبنية على أسس غير ديمقراطية (ديمقراطية الواجهة) وهو ما يشكل مشكل كون العملية يتحكم فيها النخبة الحاكمة و عليهم أن يتنازلوا عن امتيازاتهم و يعد إستثناءا إذ حدث ، أو بوسيلة أخرى تتطلب وجود قوات ديمقراطية في المجتمع قادرة على فرضها في الدولة والحفاظ عليها من وقوع إنزلاق وعودة الحكم اللاديمقراطي، والذهاب نحو إقامة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية مع ما يتطلب ذلك من فصل للسلطات وإطلاق للحريات في هذه الحالة و مع عملية التدرج نحو الديمقراطية لابد من التنازل على النفوذ و السلطة و الثروة من طبقة بأكملها أو طائفة أو عائلة أو حزب مهمين و ضمان عدم قيامهم بردود فعل تعرقل عملية التدرج و إجهاضها[40].

فضلا عن ذلك تدعو كل الفئات المجتمعية في المنطقة العربية إلى انتهاج الممارسة الديمقراطية كما هي في العصر الحاضر على أنها نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يقوم على ثلاثة أركان هي: [41]

- حقوق الانسان في الحرية و المساواة وما يتفرع عنهما كالحق في الحريات الديمقراطية (الحريات الشخصية وحرية العقيدة و حرية الرأي و غيرها) [42] والحق في الشغل وتكافؤ الفرص و غيرها من الحقوق الواجب ضمانها.
- دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية و مدنية تعلو على الافراد مهما كانت مراتبهم و انتماءاتهم العرقية و الدينية و الحزبية.
- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة و ذلك على أساس حكم الاغلبية مع حفظ حقوق الاقلية.

ومن خلال ما سبق تناوله من سياسات التهميش التي تنتهجها السلطات السياسية العربية تجاه شعوبها لاسيما الشباب منهم يتضح بوجود أزمة بنيوية تتعلق بأزمة التوزيع مختلف القيم من ثروة و فرص بالإضافة إلى وجود أزمة سياسات تتمحور أساسا في إشكالية التطبيق و الممارسة السياسية لاسيما عند اعتماد البرامج والخطط التنموية ذات الابعاد الاجتماعية تكون غالبا مقتصرة على خدمة فئة قليلة على حساب الفئات الواسعة من المجتمع مهمشة هذه المكونات بما فيها الشباب الامر الذي تولد عليه حرمان كنتيجة لسياسات طال أمدها عبر عقود من الزمن أنتجت جيل شاب أصبح لا يثق في الخطابات المستهلكة و التي تروج لها السلطات ما أدى إلى التعبير عن المطالب التي بقيت حبيسة الادراج وقابلها النظام في أحيان كثيرة بالقمع و ممارسة العنف بمنطق الثورة عبر

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

وسائل غير تقليدية في المشاركة (الانتفاضات، المظاهرات ،الثورات) ،كنتيجة حتمية للمطالبة بالتمكين ونجاعة سياساته[43] وعناصره(القدرة على المشاركة ،القدرة على المساءلة، القدرة التنظيمية المحلية، القدرة للوصول إلى المعلومة) وركائزه(الوصول إلى العدالة وسيادة القانون ،تقديم الخدمات الأساسية، ضمان حقوق ملكية الفقراء، ضمان حقوق العمل و التشغيل، تحسين الحكم المحلي لفائدة كل المواطنين ،تحسين الحكم على المستوى الوطني لفائدة المجتمع الوطني).و هي كلها معايير للحكم الراشد يمكن الاستدلال بها في الحالة العربية من أجل المحافظة على الاستقرار وتحقيق السلم الاجتماعي.

4 . الخاتمة :

على الرغم من تعدد الأدبيات التي تحدثت عن الحراك العربي و مسائل الشباب ،نجدها لم توفق إلى حد بعيد في تقييمه تقييما واقعيا بل بقيت حبيسة لثنائية الحرية و الاستبداد السياسي، و الواقع أن التغيير المنشود في سياق الحراك المجتمعي و السياسي العربي لم يكتمل بعد ،و بالرجوع إلى مسار الحراك العربي و الطفرة الشبابية وما حققته من خلال التعاطي مع السياسات الوطنية العربية ،نجد على الرغم من تباين و فروق بين الثورات العربية ومسار الحسم في بلدانها ، أن هدفها واحد يتمثل في إزالة الظلم و الاقصاء و التهميش و البحث عن الحرية والعيش الكريم و تحقيق قدر واسع من العدالة الاجتماعية ،في ظل الفجوة بين التشريعات و الممارسات ،و ما يمكن التأكيد عليه أن الحراك العربي الشبابي فجر ثورات و نجح في إقصاء أنظمة ظلت لعقود من الزمن تمارس كل أشكال التهميش ، و مطالبه مقابل ذلك تعد مشروعة هي التمكين على مختلف الأصعدة الاقتصادي منها والسياسي والمدني والإجتماعي ،و ما يمكن الوقوف عليه من خلال هذه الدراسة هو وجود أزمة بين الدولة والمجتمع في المنطقة العربية تتضح معالمها في السياسات المنتهجة التي تكرس التهميش ، في مقابل سخط المجتمع من هذه الممارسات التي عبر عنها بالمشاركة غير التقليدية و مزيد من المطالبة بالعدالة الاجتماعية، و تبقى

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

هذه المطالب رهينة الارادة السياسية للأنظمة العربية و كيفية التعاطي في ظل الاستمرارية بتبني استراتيجية شاملة وفعالة لحوكمة ديمقراطية تراعي دمج الشباب من أجل السلم الاجتماعي و المحافظة على الاستقرار أو إبقاءها على سياساتها الإقصائية التي تنبؤ في أي لحظة بتكرار السيناريو و الابقاء على منطق العنف و الثورة لكسب المطالب ،و نكون قد أثبتنا فرضية تفسير جدلية سياسات التهميش الثورة و مطالب التمكين السلم.

5.الهوامش :.

[1] حازم محمد إبراهيم مطر ، **إتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** ،رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم التخطيط الاجتماعي ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، مصر ،2012،ص 94 .

[2] القرآن الكريم ،سورة النحل ، الآية 90.

[3] القرآن الكريم ،سورة النساء ، الآية 58.

[4] ممدوح عبد العزيز الرفاعي،**العدالة الاجتماعية في الفكر الانساني** ،ورقة عمل مقدمة في إطار المؤتمر السنوي السادس عشر :لإدارة الأزمات والكوارث،أثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي ،كلية التجارة ،جامعة عين الشمس،24 ،25 ديسمبر 2011،ص3.

[5] أبو الوليد بن رشد ،**الضروري في السياسة**،ترجمة :أحمد شحلان،تقديم : محمد عابد الجابري،ط1،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1998)،ص119-122.

[6] فتحي سيد عبدة أبو سيد أحمد،**الاسلام والعدالة والاجتماعية**:رؤية إجتماعية في الأحكام الشرعية،(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعية،2009)،ص 47.

[7] تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، **الحسبة في مجموع الفتاوى** ، تحقيق:مصطفى عبد القادر عطا،مج 21 ،(بيروت : دار الكتب العلمية،(د،س،ن)،مج 16،ج 28)،ص 28

[8] جون رولز ، **العدالة كإنصاف إعادة صياغة** ، ترجمة :حيدر حاج اسماعيل ،ط 1 ،(بيروت : نشر المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية) ،ديسمبر 2009 ،ص 148 .

[9] أمارتيا سن ، **فكرة العدالة** ، تر: مازن جندلي ، ط1 ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010) ،ص 334 ،337.

[10] نفسه ، ص 361.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

[11] أمارتيا صن ،**التنمية حرية** ،ترجمة :شوقي جلال ،ط 1 ،(القاهرة :المركز القومي للترجمة و النشر ،2010)،من ص 87-92 بتصرف .

[13]Axel Honneth , **Le Droit de La Liberté : Esquisse d'une éthécité démocratique ?** ,Trad Frédéric Joly et Pierre Rusch , Paris : Gallimard , 2015 , P 16 .

[14] Nancy Fraser , **Qu'est Ce Que La Justice Sociale ? :Reconnaissance et Redistribution** ,Trad Estelle Ferrarese , Paris : La Dicouverte ,2005 , P 21 .

[15] العيسوي إبراهيم ،**العدالة الإجتماعية و النماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر و ثورتها**،ط 1 ،(بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2014)، ص 16،17.

[16] ممدوح عبد العزيز الرفاعي،**العدالة الاجتماعية في الفكر الانساني** ،المرجع السابق،ص 3- 4.

Dictionnaire Larousse ,Paris , Edition Larousse, 1982, p 389.

[17] الأعور محمد البشير ، **الانقسامات الاجتماعية و التنمية و الديمقراطية و الاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا 1990-2009** ،مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3،الجزائر ، 2010، ص 123.

[18] بقدي كريمة ،**الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا :دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبوبكر بلقايد ،تلمسان ، 2012،ص 50.

[19] بوعافية محمد الصالح ،**الاستقرار السياسي : قراءة في المفهوم و الغايات** ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد الخامس عشر ، جوان 2016 ،ص 310.

[20] صامويل هانتنجتون ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، ترجمة : عبدالوهاب غلوب، ط1 ،(الكويت :دار سعاد الصباح ، 1993)، ص89.

[22] نفس المرجع ، ص 69.

[21] عبد المنعم مسعد نيفن ، **الاقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي** ،(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1988)،ص 5.

[22] حمدي عبد الرحمن حسن ، **العسكريون و الحكم في إفريقيا** ،(القاهرة : مركز دراسات المستقبل الافريقي ، 1996) ،ص 124 .

أنظر أيضا حمدي عبد الرحمن حسن ، **الجيش و السياسة و الاستقرار في إفريقيا** ،على الموقع :

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

http://alarab.com.qa/details.php?docId=76705&issueNo=454&secId= تاريخ الدخول 2013/10/23 :

[23] الصفار حسن موسى ، **الاستقرار السياسي و الاجتماعي ضرورته وضماناته** ،ط1 ،(بيروت:الدار العربية للعلوم ، 2005)،ص 15.

[24] حسنين توفيق إبراهيم ،**ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، ط1 ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1992)،ص 34 .

[25] نفسه ، ص 35.

[26] جبران صالح ، حرمل علي ، **ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات : الواقع وسيناريوهات المستقبل** ،الحوار المتمدن ،العدد 4068 ،(2013/04/20) ،ص18. أنظر على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.aspaid=288067 تاريخ الدخول 2016/10/23

[27] نفسه ، ص 19 .

[28] نفسه ، ص 19 .

[29] السعدي محمد سعيد ، **الفوارق الإجتماعية في المنطقة العربية :المفهوم و الاشكاليات** ، أعمال ورشة عمل تونس حول "الفجوات الإجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية ،(16-17 سبتمبر 2016)،تونس، ص 24.

[30] نفسه ، ص 25،26 . أنظر أيضا : عبد الغفار شكر ، **المشروع النهضوي العربي في عام 2012 التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية** ، مجلة المستقبل العربي ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2013)،ص 132 ، 133 .

[31] نفسه ، ص 28، ص 29 .

[32] منظمة الامم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة ،تقرير سنة 2013 ،**الادماج الاجتماعي و الديمقراطية و الشباب في العالم العربي** ، بيروت ،2013 ، ص 08.

[33] أي . جيه . كارمل ، و آخرون ، **العدالة الاجتماعية في الاردن: نحو إرساء قاعدة لنقاش العدالة الاجتماعية في المملكة الاردنية الهاشمية** ،(عمان: مركز الهوية ، مؤسسة روزا لوكسمبورغ ، 2014)،ص16، 17،18 بتصرف .

[34] سلمان بونعمان ،**أسئلة دولة الربيع العربي :نحو نموذج لاستعادة نهضة الامة**،مركز نماء للبحوث والدراسات، (د ،ط)،(د،س،ن)ص 156، 158.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

[35] منتدى البدائل العربي ،**العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي و المسارات السياسية في البلدان العربية**، نتائج مائدة حوار الخبراء ، تونس ، مارس 2015 ، ص 03 ،ص 04 .

[36] عبد الغفار شكر، **العدالة الاجتماعية في الوطن العربي**،مجلة المستقبل العربي ،السنة 39،العدد 448 ،جوان 2016 ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016)،ص.12.

[37] منظمة الامم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة ،**الادماج الاجتماعي و الديمقراطية و الشباب في العالم العربي** ، المرجع السابق ، ص .11

[38] نفس المرجع ، ص 11.

[39] الجابري محمد عابد ،**الديمقراطية و حقوق الانسان:الديمقراطية و الواقع العربي الراهن** ، مجلة كتاب في جريدة ، العدد 95 ،05 جويلية 2006،(بيروت : منظمة اليونسكو بالتعاون مع وزارة الثقافة ،مطبعة بول ناسيميان،بوميغرافور برج حمود،2006)،ص05.

[40] .نفس المرجع ، ص 05 .

[41] في هذا الاطار نجد أن الفقهاء قد جاؤوا بالعديد من التصنيفات للحقوق و الحريات العامة، فمثلا "ديجي"من زاوية نوع إلتزام السلطة العامة تجاه هذه الحريات ، و من هذه الزاوية يرى أن الحريات العامة نوعين ،الأول تلتزم السلطة العامة تجاهه بالتزام سلبي يتمثل في مجرد إمتناعها عن المساس بهذه الحريات ، و أطلق عليها إسم" الحريات العامة السلبية" و يطلق "ديجي" على النوع الثاني تسمية "الحريات العامة الايجابية" و هي تلك الحريات التي تلتزم السلطة العامة بالقيام بدور إيجابي لتحقق للفرد الاستفادة منها . أنظر : أحمد صابر حوحو ، **مبادئ و مقومات الديمقراطية**،مجلة المفكر ، العدد الخامس ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خضير بسكرة ،(د،س،ن)،ص .331

[42] . في حين يوزع "اسمان" الحرية العامة إلى قسمين كبيرين هما المساواة المدنية، و الحرية الفردية و يفرع"اسمان"عن كل قسم رئيسي عددا من الحقوق والحريات،كما يفرع المساواة إلى أربعة هي :المساواة أمام القانون، المساواة أمام القضاء، و المساواة في تولي الوظائف العامة ،ثم المساواة أمام الضرائب .أنظر : نفس المرجع ، ص 332.

[43] يُعرف التمكين في جانبه المؤسسي على أنه" تحسين قدرات الشخص أو الجماعة على صنع الخيارات و تحويلها إلى أفعال و نواتج مرغوبة،و توسيع سلطة الفرد و تحكمه في الموارد التي تؤثر على حياته". أنظر: داسي سفيان ،**نحو تفعيل إستراتيجية التمكين لمحاربة ظاهرة الفقر** ،مجلة أكاديميا،العدد الثالث،مارس 2015،مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،دار الكنوز للإنتاج والنشر و التوزيع،الجزائر،ص236.